إشكاليات التراث الحديثي
في ظل الحجب الممنهج لرواية الحديث
عند الإمامية

أ.م.د. محمد جواد كاظم السلامي

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) الجامعة

الملـخّـص

يثير البحث الحديثي علىٰ مستوىٰ الرواية مشاكل بحثية كثيرة وخطيرة تهدد وجود التراث الحديثي نفسه، ومن أبرز تلك المشاكل ظاهرة التصرف في الحديث وحجبه علىٰ مستوىٰ الرواية والتي كانت تُمارس في ضوء سلوك ممنهج طبَّقه بعض الرواة والمحدِّثين من الإمامية وبعض علمائهم في التخصصات الدينية.

وقد اختلفت الأسباب الموجبة لبروز أصل تلك الظاهرة وتنوعت، فمنها ما كانت أسباباً موضوعية –مُبَرَرَة– فرضتها طبيعة الظروف المحيطة آنذاك –عقدية أو سياسية–، ومنها ما كانت أسباباً اجتهادية –غير موضوعية– نشأت بسبب بواعث فكرية أو نفسية قادت إلىٰ التصرف في الحديث وحجبه بشكل عمدي.

ومهمة هذا البحث عرض تلك الأسباب –الموضوعية وغير الموضوعية– التي أدت إلىٰ بروز مشكلة التصرف في الحديث وحجبه علىٰ مستوىٰ الرواية، وكيف ساهمت –الأسباب– في نشوء تلك الظاهرة، وما هي انعكاساتها علىٰ التراث الحديثي، وكيف تمت معالجتها–ولو بشكل نسبي–.

كلمات مفتاحية: حجب، الغلو، التقصير، الظروف السياسية، البواعث النفسية، بواعث قَبَلية، بواعث دنيوية

Summary

The hadith research at the level of the novel raises many serious research problems that threaten the existence of the hadith heritage itself, among the most prominent of these problems is the phenomenon of disposing of hadith and its obscuration at the level of the narration, which was practiced in the light of systematic behavior applied by some narrators and modernists from the Imamiyyah and some of their scholars in religious disciplines.

The reasons for the emergence of the origin of this phenomenon varied and varied, some of which were objective reasons - justified - imposed by the nature of the surrounding circumstances at the time - doctrinal or political - and others were non-objective reasons that arose due to intellectual or psychological motives that led to the disposal of the hadith and its obscurity deliberately.

The task of this research is to present those reasons - objective and non-objective - that led to the emergence of the problem of disposing of hadith and its obscuration at the level of the novel, and how -the causes- contributed to the emergence of this phenomenon, and what are its implications for the hadith heritage, and how it was addressed - even in a relative manner -.

Keywords: withholding, exaggeration, negligence, political conditions, psychological motives, tribal motives, worldly motives

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

عنيت الأمة الإسلامية -ومنذ اليوم الأول- بتعهد السنة وحفظها، وتحمُّل الحديث وروايته، فبلغت في ذلك مبلغاً لم يتح لغيرها من الأمم في حفظ تراث أنبيائهم (عليهم السلام) كما أتيح لها ذلك، فروى المسلمون الأوائل ما ضاقت به الموسوعات الحديثية -على الرغم من تعددها-، حتى صنَّفت الإمامية أربعمائة كتابٍ سميت بـ(الأصول الأربعمائة) خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة المباركة، فضلاً عن الكتب الحديثية الأخرى التي دونوا فيها ما ورد عن الرسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) والأئمة (عليهم السلام) من الأحاديث في شؤون الحياة كافة.

ومع بلوغ النقل عن المعصومين (عليهم السلام) هذا المستوى الرفيع، إلا أن التراث الحديثي لم يخلُ من إشكاليات كثيرة اعترته، ومن أهمها شيوع ظاهرة خطيرة- لأسباب موضوعية مُبَرَّرة أو غير موضوعية- بين أوساط الرواة والمحدِّثين والعلماء أبان عصر النص وما تأخَّر عنه كادت أن تسبِّب لكمٍ كبيرة من الأحاديث بالضياع أو الخفاء التام لولا العناية الإلهية التي تمثلت بوجود أهل البيت (عليهم السلام) وجهود ثلة من الرواة والمحدِّثين والعلماء الذين انبروا لرواية تلك الأحاديث في ظروف ومجالات أخرى.

وقد تمثلت هذه الظاهرة بالتصرف في مضامين الأحاديث في مقام الرواية أو

حجبها عن الرواية بشكل تام، وقد اختلفت أسباب نشوء هذه الظاهرة وتناميها، فما بين أسبابٍ فرضتها طبيعة البحث العقدي الذي ساد آنذاك والذي اتسم بالتعصّب والتشدد، ففرض مساراتٍ خاصة لرواية الحديث وأفضى إلى حجب كلِّ حديث يمكن أن يعكِّر صفو ذلك البحث -العقدي-، وما بين أسبابٍ تاريخية شكّلتها الظروف والتداعيات السياسية للحكومات المعاصرة للمعصومين (عليهم السلام) والتي ألجأت عدد من الرواة والمحدثِّين وبعض العلماء إلى التصرف بمضامين الأحاديث أو حجبها عن الرواية، ومن أسبابٍ نشأت عن بواعث نفسية وأغراض شخصية اتسم بها بعض الرواة والمحدِّثين قادتهم إلى التصرف بالحديث أو حجبه عن الرواية أو إنكاره في مقام العمل.

ولأهمية هذا الموضوع وخطورته على تراثنا الحديثي فقد عقدنا هذا البحث لغرض الوقوف على الأسباب –الموضوعية وغير الموضوعية- التي كانت وراء نشوء تلك الظاهرة، ومن ثم بيان الآثار التي خلَّفتها على تراثنا الحديثي، وكذلك عرض نماذج من الأحاديث التي وقعت موضع التصرف أو الحجب في روايتها، وأيضاً عرض جهود بعض الرواة والمحدِّثين في رواية تلك الأحاديث –مورد التصرف أو الحجب- في مواضع أخرى.

المبحث الأول
غياب الفكر المعتدل في البحث العقدي
وأثره على رواية الحديث

لا شك أن المسائل العقدية كانت سبباً في بروز الجدل والنزاعات في الأوساط الإسلامية بشكل عام، وقد ساهم الفهم النسبي الضيق للنصوص الدينية بشكل كبير في إثارة الخلاف واتساعه في ذلك البحث.

وقد ساد النظر العقلي في البحث العقدي عند المسلمين، فلم تنفك تلك النظرة عن تعميم أحكامها على النصوص الإلهية المطلقة الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) لتكتفي بنصوص تنساق مع الطرح النسبي السائد، وتُعرض عن مضامين عميقة ودقيقة.

وهذه النظرة النسبية في التعامل مع النصوص ذات المحتوى العقدي أدت إلى غياب الفكر المعتدل في التعامل مع النصوص ذات القيمة المعرفية العالية، ومن ثمَّ خلَّف ذلك الغياب آثاراً سلبية على التراث الحديثي بشكل عام، ويمكن أن نبين تلك الآثار في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: رواية الحديث الشريف في ظل انتشار ظاهرة الغلو :

لا يخفى أن الغلو من المسائل المصاحبة للبحث العقدي الذي ظهرت بوادره بشكل مبكر في القرن الأول الهجري من الرسالة المحمَّدية، وقد ذمَّ أهل البيت

(عليهم السلام) هذه الظاهرة وبيَّنوا أنها توجب الكفر والخروج عن الدين، فأعلنوا البراءة من الغلاة ولعنوهم وعنَّفوهم[1]، ومنعوا الناس من اتباع مقالاتهم الباطلة[2].

ومع انتشار هذه الظاهرة آنذاك إلا أن التحديد الدقيق لمصاديق الغلو في الأوساط الإسلامية بشكل عام والوسط الشيعي بشكل خاص لم يكن واضحاً بالقدر الذي يحسم النزاع فيما هو داخل في مفهوم الغلو أو خارج عنه؛ ذلك أن قسماً من أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) حملت علوماً إلهية تجلُّ أكثر العقول عن إدراكها، ومع ذلك كانت نتيجة التحديث بها رمي كل مَنْ ينقل تلك المضامين العالية بالغلو، كما هو الحال في أهل قم –مثلاً– الذين جعلوا مَنْ ينفي السهو عن المعصومين (عليهم السلام) مغالياً، ومَنْ يروي المعجزات وخوارق العادات عنهم (عليهم السلام)، أو المبالغة في تنزيههم عن النقائص، وإظهار سعة القدرة وإحاطة العلم بمكنونات الغيوب في السماء والأرض ارتفاعاً موجباً للتهمة، مما أدى إلى القدح في الكثير من مشاهير الرواة، كيونس بن عبد الرحمن ومحمد بن سنان والمفضل بن عمر ومعلى بن خنيس وغيرهم كثيرين.[3]

ولأجل ذلك حرص أهل البيت (عليهم السلام) على حفظ الأحاديث خشية أن يُساء فهمها من قبل أهل النظر النسبي البسيط فيعمدوا إلى تسقيط كل ما لا يتفق مع مسلكهم، فقد روي بسند متصل عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) أنه قال يوماً لحذيفة بن اليمان:« يا حذيفة، لا تحدِّث الناس بما لا يعرفون فيطغوا ويكفروا، إن من العلم صعباً شديداً محمله لو حملته الجبال عجزت عن حمله، إن علمنا أهل البيت سيُنكر ويُبطل، وتُقتل رواته، ويُساء إلى من يتلوه بغياً وحسداً لما فضّل الله به عترة الوصي وصي النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم)».[4]

وقد انعكس منهج أهل البيت (عليهم السلام) بشكل واضح على سلوك محدِّثي الإمامية، إذ لَمْ يجدوا بُدّاً –لأجل درء المخاطر المحدقة بهم– من حجب كل ما قد يُفهم منه أنه غلوٌ، أو ما يمتُّ للفلسفة أو التصّوف بِصلةٍ، مع أن الذي حجبوه هي مضامين نادرة ومروية في كتب أخرى ، فعلى سبيل المثال نجد الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) أعرض عن رواية بعض فقرات الزيارة الجامعة الكبيرة المروية عن الإمام الهادي (عليه السلام)، ورواها الكفعمي (٩٠٥هـ) في كتابه البلد الأمين[٥]، وكذا العلامة محمد تقي المجلسي (١٠٧٠هـ) الذي نقل حديث الحقيقة لكميل بن زياد النخعي في كتابه روضة المتقين[٦]، وترك ابنه العلامة محمد باقر المجلسي (١١١١هـ) رواية هذا الحديث في كتابة بحار الأنوار، وأيضاَ لم يروِ حديث أمير المؤمنين علي (عليه السلام) عن العالم العلوي ورواه ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ) في كتابه مناقب آل أبي طالب[٧].

وأما أئمة النقد الرجالي فقد كان موقفهم مختلفاً في هذه المسألة، فإن تقييمهم وإن انصبَّ على ذات الراوي قدحاً ومدحاً، إلا أنه –التقييم– كان مراعى فيه –في الغالب– متن الحديث ومضمونه، وقد ساهم ذلك بشكل كبير في تسقيط الكثير من الروايات عن الصحة أو الاعتبار، ولا سيما تلك الروايات التي فهم منها النقّاد الغلوّ –على الرغم من انعدام الضابطة الدقيقة فيما بينهم حوله، وغياب ما يدل على ذلك في تقييماتهم– فلم يجدوا بُدّاً إلا أن يرموا الرواة بالغلو لتسقيط تلك الأحاديث ذات القيمة المعرفية العالية عن الحجية والاعتبار.

ويظهر ذلك جلياً من خلال تتبع كلمات الأعلام كالكشي (٣٢٨هـ)[٨] وابن الغضائري (٤١١هـ) [٩] النجاشي (٤٥٠هـ)[١٠] والطوسي (٤٦٠هـ)[١١] في هذا الشأن.

ولهذا فقد نبَّه بعض علماء الإمامية على ضرورة التأنّي وعدم الحكم على الرواة بالغلو إلا بعد ثبوت ما يدل على ذلك دلالة واضحة وصريحة، قال العلامة المجلسي (١١١١هـ) بهذا الصدد:« أفرط بعض المتكلمين والمحدِّثين في الغلو لقصورهم عن معرفة الأئمة (عليه السلام) وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم فقدحوا في كثير من الرواة الثقات لنقلهم بعض غرائب المعجزات ... فلابد للمؤمن المتدين أن لا يبادر بردِّ ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم ومعالي أمورهم إلا إذا ثبت خلافه بضرورة الدين أو بقواطع البراهين أو بالآيات المحكمة أو بالأخبار المتواترة كما مر في باب التسليم وغيره ».[١٢]

ويمكن أن نعزو الطعون التي وُجهت إلى الرواة بتهمة الغلو –التي أفضت إلى ردّ وحجب الكثير من التراث الحديثي– إلى أسباب عدة، منها: [١٣]

١. التباين النسبي في فهم أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، فضلاً عن قصور عقول الكثير عن معرفة مقاماتهم (عليه السلام)، وفهم غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم.

٢. شيوع الأحاديث ذات المضامين المعرفية العالية في الأوساط العامة، وعدم كتمان – إلا عن أهلها– كما أوصى أهل البيت (عليهم السلام) أصحابَهم بذلك في مناسبات كثيرة.

٣. وجود خلل في التركيبة النفسية للشخص –راوياً كان أم ناقداً– تدفعه إلى التسرّع في الحكم من دون وجود شاهد أو دليل واضح يبرر ذلك الحكم.

٤. بروز جملة من الاعتبارات والظروف السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية التي تؤثر في إطلاق الأحكام، وتولِّد إفرازات سلبية على الشخص.

وفي ضوء ما تقدّم يتضح كيف أن سلوك المحدِّثين انعكس أثره بشكل سلبي على التراث الحديثي-وإن كان ذلك السلوك لأجل الفرار من تهمة الغلو-، وذلك عن طريق حجب الكثير من الأحاديث التي تحمل مضامين لا ترقى عقول كثير من بني البشر لإدراكها، أو بردّ الأحاديث ذات المعارف العالية عن طريق رمي الراوي بتهمة الغلو من قبل أئمة النقد الرجالي، ومن ثم تسقيطه عن الوثاقة.

المطلب الثاني: ظاهرة التقصير وأثرها في رواية الحديث الشريف:

من المعلوم أن التقصير الموجب للانحراف عن الهدي الإلهي، هو ما يلزم منه التخلّف عن النهج المعتدل وعدم الإيفاء بالحق الذي يُفتَرَض الاعتقاد به في الله جلَّ شأنه، وفيما يجب الاعتقاد به في الرسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وأهل البيت (عليهم السلام).

وهذه الظاهرة ملأت التراث الإسلامي بشكل عام والتراث الشيعي على وجه الخصوص، فليس من المجازفة أن نقول: إن ظاهرة التقصير هي الظاهر الأكثر شيوعاً في البحث العقدي عند المسلمين.

ويظهر ذلك بمطالعة الأحاديث الشريفة، فعلى الرغم من تصريح أهل البيت (عليهم السلام) بأنهم معدن العلم وأبوابه[١٤]، وأنهم العلماء وشيعتهم المتعلمون[١٥]، وأنهم انطووا على علم تقصُر أكثر أفهام العالَمين عن بلوغه وإدراكه[١٦]، فوصفوه (عليهم السلام) بأنه صعب محمله، وَعِر مأخذه، لا يحتمله إلا من وفَّقه الله تعالى لحمله[١٧]، وفي ذلك كله دلالة واضحة على المنزلة العظيمة التي خصهم الله جلَّ شأنه بها.

ألا أنهم (عليهم السلام) أشاروا إلى وقوع التقصير في حقهم في مناسبات كثيرة[١٨]، من ذلك ما رواه الكليني (٣٢٩هـ) بسند متصل عن ضريس الكنّاسي، قال:« سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول وعنده أُناس من أصحابه: عجبت من قوم يتولّونا ويجعلونا أئمّة ويصفون أنّ طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) ثمّ يكسرون حجّتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقّنا ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حقّ معرفتنا ».[١٩]

ومن الشواهد على وقوع هذه الظاهرة في أُطروحات بعض علماء الإمامية – على الرغم من توارد الأحاديث في علوّ منزلة أهل البيت (عليهم السلام) ورفعة مكانتهم، وتنزههم عن النقائص الخُلُقية والخَلْقية التي تعتري سائر بني البشر–، ما ذكره الشيخ المفيد (٤١٣هـ) –حين عرض لمسألة سهو النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم)– من ذهاب ابن الوليد (٣٤٣هـ) وتلميذه المحدِّث الصدوق (٣٨١هـ) إلى عدِّ نفي السهو عن الرسول الأعظم (صلّى الله عليه وآله وسلّم) أول درجات الغلو، قال ما نصه:« وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد – رحمه الله – لَمْ نجد لها دافعاً في التقصير، وهي ما حُكي عنه أنه قال: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) والإمام (عليه السلام)، وهو مقصِّر مع أنه من علماء القميين ومشيختهم»[٢٠].

مع أن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) –كما نعتقده– موصول بالله سبحانه وتعالى، وأنه لا ينطق عن الهوى في سائر شؤونه وأحواله[٢١]، وكلُّ فعلٍ وكلُّ قولٍ وكلُّ تقريرٍ لا يصدر إلا عن علمٍ وبصيرةٍ وخبرةٍ وإحاطة، وبشريته –التي نؤمن بها– لا تنافي ذلك، بل حظُّ البشرية أن تجد كمالها، وأعظم مثال لحقيقتها هي في النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم).

قال العلامة المجلسي (١١١١هـ) معقباً على قول الشيخ الصدوق بسهو النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) ما نصه:« وإن شيعياً يعتمد على هذا الحديث في الحكم على النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) بالغلط والنقص وارتفاع العصمة عنه من العباد لناقص العقل، ضعيف الرأي، قريب إلى ذوي الآفات المسقطة عنهم التكليف، والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل»[٢٢].

وشاهد آخر على ما نحن بصدده هو ما وقع للشيخ المفيد (٤١٣هـ) نفسه، فإنه قصّر في مسالة رؤية المحتضِر للرسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وأمير المؤمنين علي (عليه السلام)، إذ نفى رؤية المحتضِر لهما (عليهما السلام) مطلقاً –بعد أن نقل إجماع الإمامية على القول بالرؤية عياناً بمشاهدة النواظر لأجسامهما، وتواتر الأحاديث عن الأئمة (عليهم السلام) على ذلك– وأَوَّلَ الرؤية بمعنى ثمرة أفعال العبد وولائه لهما (عليهما السلام)، مع أنه أثبت المعاد الجسماني للمؤمن والظالم.[٢٣]

وكذا تلميذه السيد المرتضى (٤٣٦هـ)، إذ فسَّر قول أستاذه –الشيخ المفيد– بامتناع الرؤية بقوله:« وإنما اخترنا هذا التأويل، لأن أمير المؤمنين (عليه السلام) جسم، فكيف يشاهده كل محتضِر، والجسم لا يجوز أن يكون في الحال الواحدة في جهات مختلفة ».[٢٤]

على الرغم من تصريح أحاديث كثيرة بخلاف ما ذهبوا إليه في هذا الشأن، فقد ذكر أهل البيت (عليهم السلام) أنهم يشهدون مقامات مَنْ يندبهم، ويسمعون كلام مَنْ يناجيهم، ويردّون السلام على مَنْ يُحييهم، كما ورد في زيارة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) [٢٥]، ومع ذلك تركوا –العلماء– العمل بمضمونها مع صحة سندها.

ويمكن أن نعزو ظاهرة التقصير – التي قادت إلى التصرّف في التراث

الحديثي- إلى أسباب عديدة، منها:

١- إن جملة من الروايات حملت مضامين باشرت (أنا) الإنسان لتهدِّم طوقها الضيق لتنتقل بها إلى فضاء أرحب وأوسع، وهذا ما يأباه ضيق الأفق الذي يقود دائماً إلى التخلف عن الانفتاح على الأفق المعرفي الرحب لتلك الأحاديث فيقصِّر عن إعطائها حقها.

٢- الجهل العلمي والمعرفي بآفاق السنة المطهرة، أو بالخصوصيات التي خصَّ الله تعالى بها الرسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وأهل البيت (عليه السلام).

٣- الدواعي العمدية للتقصير بسبب التعنّت والتمسك برؤى وأفكار بعيدة عن الحق أو الصواب.

٤- أسباب سياسية تتبناها هذه الفئة أو تلك.

المبحث الثاني

الظروف السياسية وانعكاساتها على رواية الحديث

خلّفت الظروف السياسية التي ألَّت بالدعوة الإسلامية بعد وفاة الرسول الأعظم (صلّى الله عليه وآله وسلّم) تركة ثقيلة ظهرت إسقاطاتها على الواقع الإسلامي بشكل عام والتراث الحديثي لأهل البيت (عليهم السلام) ورواتهم بشكل خاص، ولا سيما في العصر الأموي والعصر العباسي.

فقد أساء الأمويّون والعباسيّون بشكل كبير إلى الدين الإسلامي بشكل عام، وإلى أهل البيت (عليهم السلام) وتراثهم بشكل خاص، وذلك عن طريق تدمير وإقصاء كل ما فيه خير الأُمّة وصلاحها ورفعتها، في الوقت الذي كانت الأُمّة بأمس الحاجة إلى معرفة شؤونها في مفاصل الدين الحنيف جميعها.(٢٦)

وسوف يعرض هذا المبحث بعض الطرق التي سلكها أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وأصحابهم ومن تلاهم من المحدِّثين لتفادي المخاطر التي يمكن أن تلحقها السلطات الحاكمة آنذاك سواء بهتك حرمة النفس أو المساس بالتراث الحديثي من جهة أخرى.

المطلب الأول: موقف الرواة من رواية الحديث في ظل التحديات السياسية:

دأبت السلطات المتعاقبة في الحكم الأموي على منع الناس من التحديث بروايات أهل البيت (عليهم السلام) أو نقل فضائلهم أو مكانتهم، وخصوصاً

فضائل ومناقب أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، فقد روى مسلم (٢٦١هـ) عن اليحصبي، قال:« سمعت معاوية يقول: إياكم وأحاديث، إلا حديثاً كان في عهد عمر، فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل »[٢٧]، وقال ابن عساكر (٥٧١هـ): «كان معاوية يقول على منبر دمشق: إياكم والأحاديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، إلا حديثاً ذكر على عهد عمر »[٢٨].

وفي مقابل ذلك وضعوا أحاديث في فضل معاوية وأضرابه، وذلك لحاجتهم إليها في دعم حكمهم وإضفاء صفة الشرعية عليه، وحجبوا كل حديث يخص أهل البيت (عليهم السلام)[٢٩]، وهذا ما ألجأ الشيعة الإمامية إلى تكنية أئمتهم (عليهم السلام) – بتوجيه من الأئمة (عليهم السلام)[٣٠] – بكنى خاصة، فمثلاً كانت الشيعة تكنّي الإمام الكاظم والإمام الرضا (عليهما السلام) بالعالِم[٣١]، والإمام العسكري (عليه السلام) بالفقيه[٣٢]، والإمام الحجَّة (عجَّل الله فرجه الشريف) بالناحية المقدَّسة[٣٣].

وأما السياسة العباسية فلم يختلف منهجها عن سابقتها وإن اختلفت بالطريقة في التعبير عن مسلكها، فحاولت القضاء على كل مَنْ يدين بالولاء لأهل البيت (عليهم السلام)، فها هو ابن أبي عمير قد جُلِدَ كي يقرَّ بأسماء أصحاب الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام)[٣٤]، وكذا الحال في هشام بن الحكم الذي أمر الرشيد بالتشديد عليه بعد أن ألمح هشام بن الحكم – في مناظرة له – إلى أن إمام الزمان هو الإمام الكاظم (عليه السلام) بعد الإمام الصادق (عليه السلام)، فحبس الرشيد أبا الحسن (عليه السلام) إثر ذلك، وخرج هشام إلى الكوفة ووافته المنية هناك[٣٥].

ومن التدابير التي اتخذها بعض المحدِّثين –لدرء مخاطر تلك الحقبة– أن حجبوا كل حديث يمكن أن يكون سبباً أو داعياً للوقوع تحت طائلة العقاب، فنجد البخاري

(٢٥٦هـ) مثلاً -وهو ممن عاصر السلطة العباسية آنذاك- قام بحجب كل رواية في طريقها رواة الشيعة -الذين روى عنهم أهل الجمهور والشيعة على حدٍّ سواء في موارد أخرى- أمثال أبان بن تغلب؛ خشية اتهام البخاري الرواية عن أبان، مع صحة تلك الروايات، وروى الحاكم في المستدرك (٤٠٥هـ) تلك الروايات عن أبان بن تغلب التي لم يروِها البخاري في صحيحه مع أنها كانت على شرط الشيخين -البخاري ومسلم -، قال في مستدركه:« حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة حدثني أبي ثنا أبو معاوية عن أبان بن تغلب عن المنهال بن عمرو بن زربن حبيش عن عبد الله رضى الله في قوله عز وجل:﴿بنين وحفدة﴾، قال: الحفدة الأختان»، ثم قال:« هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».[٣٦]

وفي ضوء تعاقب تلك السياسات عمد الرواة والمحدِّثون -آنذاك- إلى حجب كل حديث يحكي فضائل ومناقب أهل البيت (عليهم السلام)، وأَوَّلوا كلَّ حديثٍ صدر عن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) يذكر فيها الإمام علياً (عليه السلام) بمنقبة أو مدح، يقول ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) -وكان معاصراً للحقبة العباسية-:« تحامى كثير من المحدِّثين أن يحدِّثوا بفضائل علي أو أن يظهروا ما يجب له وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح، وأهملوا مَنْ ذكره أو روى حديثاً في فضله حتى تحامى كثير من المحدِّثين أن يحدِّثوا بها... وإذا ذكر ذاكر قول النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم):" من كنت مولاه فعلي مولاه "، و" أنت مني بمنزلة هارون من موسى "، وأشباه ذلك، التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقه بغضاً للرافضة، وإلزاماً لعلي ما لا يلزمه ».[٣٧]

ولأجل ذلك اتخذ أهل البيت (عليهم السلام) أساليب متنوعة للحفاظ على تراثهم الحديثي، وذلك عن طريق حثِّ أصحابهم على التحديث على قدر ما يتناسب

وطبيعة الوضع المحيط بهم، من قبيل أمْرِ الإمام الباقر (عليه السلام) جابرَ الجعفي بحجب عدد من الروايات وعدم التحديث بها حتى ينقضي مُلك بني أُمية، فقد روى الكشي (٣٢٨هـ) بسند متصل عن جابر الجعفي، قال:« دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) وأنا شاب ... ودفع إلي كتاباً وقال لي: إن أنت حدَّثت به حتى يهلك بنو أمية فعليك لعنتي ولعنة آبائي، وإن أنت كتمت منه شيئاً بعد هلاك بني أمية فعليك لعنتي ولعنة آبائي، ثم دفع إلي كتاباً آخر، ثم قال: وهاك هذا فإن حدَّثت بشيء منه أبدا فعليك لعنتي ولعنة آبائي »[٣٨].

أو من قبيل نهيه (عليه السلام) المحاربيَ عن التحديث بأحاديث جابر وحجبها خشية إذاعتها، فقد روى الكشي أيضاً بسند متصل عن ذريح المحاربي قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) بالمدينة:« ما تقول في أحاديث جابر؟ فقال: تلقاني بمكة، قال: فلقيته بمنى، فقال لي: ما تصنع بأحاديث جابر؟ إله عن أحاديث جابر، فإنها إذا وقعت إلى السفلة أذاعوها ».[٣٩]

أو من قبيل نهي الإمام الرضا (عليه السلام) العباسيَ عن الكلام في أحاديث التوحيد والاقتصار على أفق خاص من الحديث، وحجب ما لا تعرفه عامة الناس، فقد روى الصدوق (٣٨١هـ) بسند متصل عن محمد بن عبيد، قال: دخلت على الرضا (عليه السلام) فقال لي:« قل للعباسي: يَكُفَّ عن الكلام في التوحيد وغيره، ويكلِّم الناس بما يعرفون، ويَكُفَّ عما ينكرون وإذا سألوك عن التوحيد فقل – كما قال الله عز وجل:﴿قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد﴾، وإذا سألوك عن الكيفية فقل: – كما قال الله عز وجل –: ليس كمثله شيء، وإذا سألوك عن السمع فقل – كما قال الله عز وجل –: هو السميع العليم، كلِّم الناس بما يعرفون»[٤٠]، وغيرها كثير مما ورد في هذا الصدد.

ويتضح مما تقدّم كيف أن الرواة والمحدِّثين كانوا أمام مهمة كبرى –في مواجهة التحديات المحدقة بهم وبأئمتهم من قبل السياسات المتلاحقة– وهي صيانة النفس من جهة، والحفاظ على التراث الحديثي من جهة أخرى، عن طريق حجب كل حديث لا يتناسب مع التوجهات والرؤى المتداولة في الأوساط العامة آنذاك، ليبقى تداولها منحصراً في حدود الخواص من أصحاب أهل البيت (عليهم السلام).

المطلب الثاني: موقف المحدِّثين من رواية الحديث في ظل التداعيات السياسية:

في ظل نهج السلطة العباسية وما تلاها من تعاقب المنهج ذاته في السياسات اللاحقة لها والتي اتسمت بالاضطرابات الفكرية والعقدية والفهم المنحرف للأحاديث ذات القيمة المعرفية العالية الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام)، لجأ بعض المحدِّثين إلى مجاراة تلك الظروف آنذاك عن طريق حجب كل حديث يحمل مضامين معرفية عميقة قد تثير حفيظة الحكام.

فمثلا نجد محمد تقي المجلسي (١٠٧٠هـ) – وهو ممن عاصر شطراً من سياسة الدولة الصفوية التي وصفها العلامة أغا بزرك بـــ (السياسة القشرية)[٤١]– قد اتُهم بالتصوف، وأنه من أصحاب العلوم الباطنية، مما دعا ابنه العلامة محمد باقر المجلسي (١١١١هـ) إلى تنزيه والده عن تلك التهمة والدفاع عنه.

قال في بعض رسائله العقدية ما نصه:« وإياك أن تظن بالوالد العلامة (نور الله ضريحه) أنه كان من الصوفية ويعتقد مسالكهم ومذاهبهم، حاشاه عن ذلك، وكيف يكون كذلك وهو كان آنس أهل زمانهم بأخبار أهل البيت (عليهم السلام) وأعلمهم بها، بل كان مسلكه الزهد والورع، وكان في بدء أمره يتسمى باسم التصوف ليرغب

إليه هذه الطائفة ولا يستوحشوا منه فيروعهم عن تلك الأقاويل الفاسدة والاعمال المبتدعة، وقد هدى كثيراً منهم إلى الحق بهذه المجادلة الحسنة، ولما رأى في آخر عمره أن تلك المصلحة قد ضاعت ورفعت أعلام الضلال والطغيان وغلبت أحزاب الشيطان، وعلم أنهم أعداء الله صريحاً تبرأ منهم، وكان يكفَّرهم في عقائدهم، وأنا أعرف بطريقته وعندي خطوطه في ذلك »[٤٢].

ولعل الخوف من اتهامه هو أيضاً بالميل إلى التصوف - تجنباً للشاه حسين الأول الصفوي[٤٣] الذي كان على خلاف منهج أسلافه ومناهضاً للذوق الباطني - هو الذي حدى به إلى تجنّب رواية الأحاديث المشتملة على المضامين العرفانية في كتابه بحار الأنوار - مع شدة حرصه في هذا الكتاب على جمع كل ما ورد عن أهل البيت (عليهم السلام) من تراث حديثي حتى لو كان ضعيف السند - فترك مثلاً رواية حديث الحقيقة للإمام علي (عليه السلام) مع كميل بن زياد[٤٤]، مع أن أباه المجلسي الأول (١٠٧٠هـ) قد روى الحديث في كتابه روضة المتقين، وإذا وجد في بعض الأحاديث مضموناً معرفياً عميقاً عمد إلى تأويله كما فعل مع رواية ابن شهر اشوب في حقيقة الملأ الاعلى[٤٥].

وجزم بعدم وجود حديث عن المجردات، وعدَّ المجرَّد هو الله سبحانه فقط، قال في الوجه السادس في بيان ماهية العقل:« السادس: ما ذهب إليه الفلاسفة، وأثبتوه بزعمهم: من جوهر مجرد قديم لا تعلق له بالمادة ذاتاً ولا فعلاً، والقول به كما ذكروه مستلزم لإنكار كثير من ضروريات الدين من حدوث العالم وغيره مما لا يسع المقام ذكره، وبعض المنتحلين منهم للإسلام أثبتوا عقولاً حادثة، وهي أيضاً على ما أثبتوها مستلزمة لإنكار كثير من الأصول المقررة الإسلامية، مع أنه لا يظهر من الإخبار وجود مجرّد سوى الله تعالى»[٤٦].

مع أن الشواهد النصية والوجدانية متظافرة على تجرّد النفس، وما ورد في صفات الملائكة والملأ الأعلى والحضرات النورية الأسمائية، ويكفي شاهداً ما رواه الكليني (٣٢٩هـ) في وصف الملائكة عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال:« إن الله تبارك وتعالى خلق اسماً بالحروف غير متصوِّت، وباللفظ غير مُنطق وبالشخص غير مُجسَّد وبالتشبيه غير موصوف وباللون غير مصبوغ، منفي عنه الأقطار، مُبعد عنه الحدود، محجوب عنه حس كل متوهم، مستتر غير مستور فجعله كلمة تامة»[٤٧].

ومما حرص عليه المحدِّثون أيضاً هو الإعراض عن رواية الأحاديث عن الإمام المهدي (عجَّل الله فرجه الشريف)، خشية أن يفهم الحكّام من هذه الأحاديث عدم شرعية حكوماتهم، وأنهم هم الحكام المقصودون بأهل الظلم والجور، ولا سيما وقد اشتهر الحديث الوارد عن الإمام المهدي (عليه السلام) أنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجورا[٤٨]، كما عاش علماؤنا السابقون والمعاصرون هذه التجربة نفسها على مر العصور، والتي يهلك فيها من يروي أحاديث الظهور أو أحاديث الانتظار والفرج.

وفي ظل الظروف السياسية العصيبة التي مرَّت على أهل البيت (عليهم السلام) وعلى أصحابهم من الرواة والمحدِّثين على مرّ الأزمان، يتضح كيف أن أصحابهم (عليهم السلام) كانوا على درجة كبيرة من الحذر والتيَّقظ في كل ما يروونه عن أئمتهم، وذلك برواية الأحاديث على الملأ العام والتي لا يلزم منها الإضرار بأنفسهم أو بتراثهم الحديثي، وحجب الأحاديث التي لا تتفق مع تلك الظروف حذراً من المخاطر التي كانت تحيط بهم وبأئمتهم (عليهم السلام).

المبحث الثالث

البواعث النفسية وأثرها على الحديث الشريف

لا شك أن البواعث النفسية كالحسد والغيرة وحب الظهور وما إلى ذلك من الصفات السلبية تفضي –في العادة– إلى بعض السلوكيات التي لا تأخذ بنظر الاعتبار ما حددته ورسمته الشريعة الإسلامية أو القيم الإنسانية أو الأخلاقية من منهج يجانب كل مظاهر المذهبية والفئوية والشخصية.

وهناك بعض النماذج التي تعكس تلك البواعث التي اتسم بها بعض الرواة والمحدِّثين أدت بشكل واضح إلى التصرف في الأحاديث أو حجبها أو التلاعب فيها في بعض الأحيان سواء على مستوى الرواية أو على مستوى العمل بها، نعرضها في مطلبين:

المطلب الأول: البواعث القَبَلِيَّة وأثرها على العمل بالحديث:

وهي من أخطر المظاهر التي عادة ما يغيب فيها الاعتدال ويبرز التعنّت والإصرار على التمسك برؤى وتوجهات بعيدة عن الحق والصواب، والانحياز لهذه الفئة أو تلك – لأسباب نفسية أو قَبَلِيَّة – حتى لو آل الأمر إلى التعدي على السنّة الصريحة الدلالة.

وهذه البواعث القَبَلِيَّة لم يخلُ منها بعض الرواة تجاه أهل البيت (عليهم السلام)، على الرغم من إذعانهم بصدق وحقّانية ما يصدر عن أئمتهم (عليهم

السلام)، إلا أن تلك البواعث قادتهم إلى إنكار ما أقرّوا به في سالف عهدهم.

من قبيل إنكار يونس بن يعقوب وصية الإمام الصادق (عليه السلام) له في خصوص رجل من أهل قم، فقد روى الكشي (٣٢٨هـ) بسند متصل عن أبي محمد أخي يونس بن يعقوب، عن يونس بن يعقوب، قال: «كنت بالمدينة فاستقبل جعفر بن محمد (عليه السلام) في بعض أزقتها، قال، فقال: اذهب يا يونس فإن بالباب رجلاً منّا أهل البيت، قال: فجئت إلى الباب فإذا عيسى بن عبد الله القمي جالس، قال: فقلت له من أنت؟ فقال له: أنا رجل من أهل قم، قال: فلم يكن بأسرع من أن أقبل أبو عبد الله (عليه السلام)، قال: فدخل على الحمار الدار، ثم التفت إلينا فقال: أدخلا، ثم قال: يا يونس بن يعقوب أحسبك أنكرت قولي لك أن عيسى بن عبد الله منّا أهل البيت! قال **قلت: أي والله جُعلت فداك لأن عيسى بن عبد الله رجل من أهل قم،** فقال يا يونس عيسى بن عبد الله هو منّا حي وهو منّا ميت».[٤٩]

وكذلك إنكار أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري – وهو شيخ القميّين ووجههم وفقيههم[٥٠] – النص على إمامة الهادي (عليه السلام) حين دُعي إلى الشهادة على ذلك، وكان ممن شهد النص على ذلك، وما كان إنكاره لذلك الأمر العظيم الشأن إلا لأنه كره أن تكون تلك الشهادة مكرمة يحظى بها العجم من دون العرب.

فقد روى الكليني (٣٢٩هـ) في باب النص على إمامة الهادي (عليه السلام) بسند متصل عن الخيراني، عن أبيه أنه قال:« كان يلزم باب أبي جعفر (عليه السلام) للخدمة التي كان وُكِّلَ بها وكان أحمد بن محمد بن عيسى يجيء في السحر في كل ليلة ليعرف خبر علة أبي جعفر (عليه السلام) وكان الرسول الذي يختلف بين أبي جعفر

(عليه السلام) وبين أبي إذا حضر قام أحمد وخلا به أبي، فخرجت ذات ليلة وقام أحمد عن المجلس وخلا أبي بالرسول واستدار أحمد فوقف حيث يسمع الكلام، فقال الرسول لأبي: إن مولاك يقرأ عليك السلام ويقول لك: إني ماضي والأمر صائر إلى ابني علي وله عليكم بعدي ما كان لي عليكم بعد أبي، ثم مضى الرسول ورجع أحمد إلى موضعه، وقال لأبي: ما الذي قد قال لك؟ قال: خيرا، قال: قد سمعت ما قال، فَلِمَ تكتمه؟ وأعاد ما سمع، فقال له أبي: قد حرَّم الله عليك ما فعلت لان الله تعالى يقول: ﴿ولا تجسسوا﴾ فاحفظ الشهادة لعلنا نحتاج إليها يوماً ما وإياك أن تظهرها إلى وقتها.

فلما أصبح أبي كتب نسخة الرسالة في عشر رقاع وختمها ودفعها إلى عشرة من وجوه العصابة وقال: إن حدث بي حدث الموت قبل أن أطالبكم بها فافتحوها واعملوا بما فيها، فلما مضى أبو جعفر (عليه السلام) ذكر أبي أنه لم يخرج من منزله حتى قطع على يديه نحو من أربعمائة إنسان واجتمع رؤساء العصابة عند محمد بن الفرج يتفاوضون هذا الامر، فكتب محمد بن الفرج إلى أبي يعلمه باجتماعهم عنده وأنه لولا مخافة الشهرة لصار معهم إليه ويسأله أن يأتيه، فركب أبي وصار إليه، فوجد القوم مجتمعين عنده، فقالوا لأبي: ما تقول في هذا الامر؟ فقال أبي لمن عنده الرقاع: احضروا الرقاع فأحضروها، فقال لهم: هذا ما أمرت به، فقال بعضهم: قد كنا نحب أن يكون معك في هذا الامر شاهد آخر؟ فقال لهم: قد آتاكم الله عز وجل به هذا أبو جعفر الأشعري يشهد لي بسماع هذه الرسالة وسأله أن يشهد بما عنده، فأنكر أحمد أن يكون سمع من هذا شيئاً فدعاه أبي إلى المباهلة، فقال: لما حقَّق عليه، **قال: قد سمعت ذلك وهذا مكرمة كنت أحب أن تكون لرجل من العرب لا لرجل من العجم**، فلَمْ يبرح القوم حتى قالوا بالحق جميعاً».[٥١]

هذا، مع أنه لو كان الإيمان والتقوى والانتساب إلى أهل البيت (عليهم السلام)، ومشايعتهم أو لحوق مكرمة أو منقبة لا يحظى به إلا العربي من دون غيره كيف صح انتساب سلمان – الفارسي – إلى أهل البيت (عليهم السلام) حتى صار – كما حكت عنه الأخبار[٥٢]- سلمان منهم أهل البيت (عليهم السلام)، وصار يُكنّى بسلمان المحمدي؟!

فضلاً عن أن بعض النصوص القرآنية والروايات الشريفة صرَّحت بأن ميزان التفاضل بين العربي والأعجمي هو الإيمان والتقوى وليس هو الانتساب إلى القبيلة أو إلى هذا البلد أو ذاك، قال تعالى:﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾[٥٣]، وقال رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) في حجة الوداع:« أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلاّ بالتقوى »[٥٤].

وبهذا يتضح أن أمثال هؤلاء الأصحاب وغيرهم وإن كانوا من الأجلّة إلا أنهم لم يكونوا خالصين من تحكيم نوازعهم النفسية الشخصية قِبال السنّة المطهرة تبعاً لرغباتها وأغراضها بسبب مجانبة النفس الإيمان، فإذا كان حالهم هكذا مع الأئمة (عليهم السلام) المفترَضي الطاعة، فكيف الحال بسيرتهم مع سائر أصحاب الأئمة (عليهم السلام) وكذلك مع التراث الحديثي؟!

المطلب الثاني: البواعث الدنيوية وأثرها على العمل بالحديث:

برزت –من نمطٌ آخر– بعض السلوكيات من بعض أصحاب الأئمة (عليهم السلام) التي نشأت بسبب بواعث دنيوية قادتهم –في مقام العمل والامتثال– إلى التصرف في الأحاديث، أو حجب وإنكار كل ما تعارض مع مصالحهم.

وظهر ذلك بشكل واضح في عدد من الرواة الذين كانوا يتسنَّمون منصب الوكالة عن الأئمة (عليهم السلام) وكانوا -من المفترض- الأُمناء على الأموال والأعراض، إلا أنهم وبسبب الطمع في حطام الدنيا حجبوا وأنكروا كل حديث دلَّ على الإشارة إلى إمام زمانهم، مع أنهم نقلوا تلك الأحاديث الحقة بأنفسهم في سالف عهدهم، ولكن ﴿جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[٥٥].

منهم منصور بن يونس الذي أطلعه الإمام الكاظم (عليه السلام) على إمامة الرضا (عليه السلام) من بعده، ومع ذلك ترك -بعد حين- العمل بالنصَ على إمامة الرضا (عليه السلام) وجحده، ووقف على إمامة الكاظم (عليه السلام)، واستفرد بالأموال التي كانت بيده وصرفها، روى الكشي (٣٢٨هـ) عن عثمان بن القاسم قال: قال لي منصور بن يونس:« دخلت على أبي الحسن يعني موسى بن جعفر (عليه السلام) يوما فقال لي: يا منصور أما علمت ما أحدثت في يومي هذا؟ قلت لا، قال: قد صيَّرت علياً ابني وصيي والخلف من بعدي فادخل عليه وهنَّئه بذلك وأعلمه أني أمرتك بهذا، قال: فدخلت عليه فهنأته بذلك وأعلمته أن أباه أمرني بذلك، ثم جحد منصور بعد ذلك فأخذ الأموال التي كانت في يده وكسرها »[٥٦].

وكذا الحال في زياد بن مروان القندي، فقد روى الكشي (٣٢٨هـ) عن محمد بن إسماعيل بن أبي سعيد الزيات قال:« كنت مع زياد القندي حاجا ... قال لي: ما زلت بالأبطح مع أبي الحسن يعني أبا إبراهيم وعلي ابنه (عليه السلام) عن يمينه، فقال: يا أبا الفضل أو يا زياد هذا ابني علي قوله قولي وفعله فعلي فإن كانت لك حاجه فأنزلها به وأقبل قوله، فإنه لا يقول على الله الا الحق، قال إبن أبي سعيد: فمكثنا ما شاء الله حتى حدث من أمر البرامكة ما حدث فكتب زياد إلى أبي الحسن علي بن موسى الرضا (عليه السلام) يسأله عن ظهور هذا الامر الحديث أو الاستتار، فكتب إليه أبو

الحسن (عليه السلام): أظهر فلا بأس عليك منهم »[٥٧].

وبعد أن ذكر الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) هذه الرواية علَّق في ذيلها قائلاً:« قال مصنف هذا الكتاب: إن زياد بن مروان القندي روى هذا الحديث ثم أنكره بعد مضي موسى (عليه السلام) وقال بالوقف وحبس ما كان عنده من مال موسى بن جعفر (عليه السلام) ».[٥٨]

وكذا علي بن أبي حمزة البطائني، فقد روى الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) عن الحسن بن الخزاز قال:« خرجنا إلى مكة ومعنا علي بن أبي حمزه ومعه مال ومتاع فقلنا: ما هذا؟ قال: للعبد الصالح (عليه السلام) أمرني ان أحمله إلى علي ابنه (عليه السلام) وقد أوصى إليه »، ثم علَّق الشيخ الصدوق قائلاً:« قال مصنِّف هذا الكتاب: ان علي بن أبي حمزة أنكر ذلك بعد وفاه موسى بن جعفر (عليه السلام) وحبس المال عن الرضا (عليه السلام)»[٥٩]، وغيرهم كثيرون، وقد ورد الذم في حق هؤلاء من قِبل الإمام الرضا (عليه السلام) في مناسبات كثيرة.[٦٠]

هذا، مع علمهم أن مُنْكِرَ إمامة أحد الأئمة (عليهم السلام) كافرٌ ضالٌّ، كما هو المروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال:« ثلاثة لا يكلِّمهم الله يوم القيامة ولا يزكِّيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له، ومن جحد إماماً من الله، ومن زعم أن لهما في الاسلام نصيباً»[٦١]، وعن ابن مسكان قال:« سألت الشيخ – يعني الإمام الكاظم (عليه السلام) – عن الأئمة (عليه السلام) قال: من أنكر واحداً من الأحياء فقد أنكر الأموات»[٦٢]، وهذا الأمر محلّ اتفاق بين الإمامية.

تجدر الإشارة إلى أن الذي وقع من أمثال هؤلاء الوكلاء ما يدل على فساد حالهم وفسقهم، إنما هو بعد توليهم الوكالة لا قبلها[٦٣]؛ إذ أن الأئمة (عليهم

السلام) لم يكونوا ليوكّلوا شخصاً لولا تثبتهم من حُسن حاله واستقامته على جادة الشريعة وعدم ميله عن الطريق المستقيم، كيف وقد كانوا ينهون عن مخالطة من كان فاسد الحال[٦٤].

قال المازندراني (١٢١٦هـ) في هذا الصدد:« وحاشاهم (عليهم السلام) أنْ يمكّنوا الكفّار والفسّاق في وكالتهم، ولم ينكروا عليهم ولم ينهوهم عن المنكر، بل ويداهنوا معهم ويتلطفوا بهم وينبسطوا لهم، ومرّ في غير موضع منه في نصر وفارس عدم صحّة نسبة الغلوّ والتفويض ورميهم بهما».

ويتضح مما تقدم كيف أن البواعث الدنيوية والانسياق خلف الملذات قادت أولئك الوكلاء من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) إلى التخلي عن الهدي الإلهي، وغض النظر عن النصوص الصريحة عن المعصومين (عليهم السلام) لَمَنْ يخلفهم من بعدهم، حتى آل بهم الأمر إلى الكفر والضلال.

خاتمة

بعد أن انتهينا من عرض الموضوع، يضع البحث رحلة ليسفر عن بعض النتائج:

١. شكَّلت ظاهرة الغلو علامة فارقة في البحث العقدي، فكانت من إفرازاتها السلبية على الواقع الإسلامي أن ألقت بظلالها على التراث الحديثي بشكل ملفت وخطير، إذ قادت الى التحفّظ على رواية جملة من الأحاديث ذات القيمة المعرفية العالية من قِبَلِ أهل البيت (عليهم السلام) والرواة والمحدِّثين، وحجبها عن أن تصل إلى الأوساط العامة خشية اتهام رواتها بالغلو ومن ثمّ إسقاطها عن الحجية والاعتبار.

٢. مُني التراث الحديثي في ظل شيوع الفهم النسبي القاصر للنصوص المعرفية الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) بالإقصاء أو التصرف في مضامينها – قصوراً أو تقصيراً–، حتى وإن كان ذلك التصرف على حساب التعدي على مسلَّمات العقيدة الحقة أو أسس ومبادئ الدين الحنيف، وبالمقابل تبنّي أفكاراً مجانبة للحق والصواب لما جاءت به السنّة المطهّرة.

٣. واجه التراث الحديثي في ظل السياسات المتعاقبة الجائرة – الأموية والعباسية، وما تلاهما من سياسات جائرة– تحديات كبيرة وخطيرة جداً بالشكل الذي هددت وجوده –التراث الحديثي–، حتى ألجأت عدداً كبيراً من الرواة والمحدِّثين إلى حجب كل حديث لا تنسجم مضامينه مع رؤى وتوجهات تلك الحكومات –لأن في رواية بعض تلك المضامين تهديداً لوجودها–؛ لدرء المخاطر

المحدقة بالنفس من جهة، والحفاظ على التراث الحديثي من أن تناله الأيدي بالتزييف والتحريف والإتلاف من جهة أخرى، ليبقى تداولها منحصراً في أوساط خاصة.

٤. لم يسلم التراث الحديثي من إسقاطات الفكر القبلي والمطالب الدنيوية عند بعض الرواة والمحدِّثين التي قادتهم –لتحقيق ذلك– إلى حجب وإنكار جملة من الأحاديث ذات المضامين العظيمة والجليلة الخطب في بابها، سواء على مستوى العمل أم الامتثال، لينساقوا خلف مطامعهم الشخصية الجزئية، فأوقعتهم تلك المطامع في شباك الكفر والضلال.

* هوامش البحث *

(١) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٤٠٧.

(٢) ينظر: الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ١: ٢٧٢، والطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي٢: ٤٩١.

(٣) ينظر: الصدر، حسن، نهاية الدراية: ٤٣٣.

(٤) النعماني، ابن أبي زينب، الغيبة: ١٤٤.

(٥) ينظر: الكفعمي، إبراهيم بن علي، البلد الأمين والدرع الحصين:٢٩٧.

(٦) ينظر: المجلسي، محمد تقي، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه ٢: ٨١.

(٧) ينظر: ابن شهر آشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب ١: ٣٢٧.

(٨) قال الكشي في ترجمة إسماعيل بن مهران:« حدثني محمد بن مسعود قال: سألت علي بن الحسن عن إسماعيل بن مهران، قال: رُمي بالغلو، قال محمد بن مسعود: يكذبون عليه، كان تقياً ثقة خيراً فاضلاً ». الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي: ٥٨٩.

(٩) قال ابن الغضائري في ترجمة محمد بن سنان:« مُحَمَّدُ بن سِنان، أَبُو جَعْفَر، الهَمْدانيّ، مولاهم،

ضَعِيْفٌ، غالٍ، يَضَعُ الحديثَ لا يُلْتَفَتُ إليه». ابن الغضائري، الحسين بن عبيد الله، رجال ابن الغضائري: ٩٢.

(١٠) قال النجاشي في ترجمة محمد بن أرومة:« ذكره القميّون وغمزوا عليه ورموه بالغلو حتى دسَّ عليه من يفتك به، فوجده يصلي من أول الليل إلى آخره فتوقفوا عنه، وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمد بن أورمة طُعن عليه بالغلو، وكل ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرَّد به فلا تعتمده ». النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ٣٢٩، و ١٨٥ و٢٥٥.

(١١) قال الشيخ الطوسي في ترجمة محمد بن سنان:« له كتب، وقد طُعن عليه وضُعِّف، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، وله كتاب النوادر، وجميع ما رواه إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو». الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ٢١٩ – ٢٢٠.

(١٢) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٧.

(١٣) ينظر: الغريري، سامي، الجذور التاريخية النفسية للغلو والغلاة:٣٥ و٤٩، والسند، محمد، الغلو والفرق الباطنية: ١٦٣.

(١٤) ينظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٤٠: ٨٧، والهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ٩: ١١٤.

(١٥) ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٢٨٧.

(١٦) ينظر: الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، الخطبة (٥) ١: ٤١.

(١٧) ينظر: الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ٤٢.

(١٨) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي: ١٠٤.

(١٩) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٢٦١.

(٢٠) المفيد، محمد بن محمد، تصحيح اعتقادات الإمامية:١٣٥ – ١٣٦.

(٢١) قال تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾. سورة النجم، الآية ٣.

(٢٢) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ١٧: ١٢٩.

(٢٣) ينظر: المفيد، محمد بن محمد، أوائل المقالات: ٧٤-٧٧.

(٢٤) الشريف المرتضى، علي بن الحسين، رسائل الشريف المرتضى ٣: ١٣٣-١٣٤.

(٢٥) المشهدي، محمد بن جعفر، المزار الكبير : ٢١١.

(٢٦) ينظر: اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، ٢:٢١٧.

(٢٧) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم ٢: ٧١٨.

(٢٨) ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق ٣: ١٦٠.

(٢٩) ينظر: الطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج ٢: ١٧.

(٣٠) ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٣٢٨.

(٣١) ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ١٤٩.

(٣٢) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام ٢: ٣١٥.

(٣٣) ينظر: الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة: ٤٨٥.

(٣٤) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٨٥٥.

(٣٥) ينظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٤٨: ١٩٢. روى الصدوق (٣٨١ه) في عيون أخبار الرضا (عليه السلام) بسند متصل عن حميد بن قحطبة الطائي - في خبر طويل – أنه قال:« قُتل في ليلة واحدة بأمر الرشيد في طوس ستين نفساً من العلويين طُرحت أجسادهم في بئر ». الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ١: ١٠٨.

(٣٦) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٥٥.

(٣٧) الدينوري، ابن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: ٤٧-٤٨.

(٣٨) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٤٣٨. ينظر: المحدِّث النوري، حسين، خاتمة المستدرك ٢: ٢٠٥.

(٣٩) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٦٧١.

(٤٠) الصدوق، محمد بن علي، التوحيد: ٩٥.

(٤١) ينظر: الطهراني، أغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢٤: ٢٩٢.

(٤٢) المجلسي، محمد باقر، رسالة العقائد ١١٣ – ١١٤.

(٤٣) ينظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران: ٢٢٨.

(٤٤) ينظر: المجلسي، محمد تقي، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه ٢: ٨١.

(٤٥) ينظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٤: ١٧٣.

(٤٦) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ١: ١٠١.

(٤٧) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ١١٧.

(٤٨) ينظر: الصدوق، محمد بن علي، التوحيد: ٨٢.

(٤٩) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٦٢٤.

(٥٠) ينظر: النجاشي، علي، رجال النجاشي: ٨٢.

(٥١) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٣٢٥.

(٥٢) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي: ١٤٧.

(٥٣) سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٥٤) المتقي الهندي، علي، كنز العمال ٣: ٦٩٩.

(٥٥) سورة النمل، الآية ١٤.

(٥٦) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٧٦٨.

(٥٧)الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٧٦٧-٧٦٩.

(٥٨) الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ١: ٣٨ – ٣٩.

(٥٩) الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ١: ٣٨ – ٣٩.

(٦٠) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٧٠٦.

(٦١) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٣٧٤.

(٦٢) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٣٧٣.

(٦٣) ينظر: المحدِّث النوري، حسين، خاتمة المستدرك ٥: ٢٦٣، والكرباسي، محمد جعفر بن محمد، إكليل المنهج في تحقيق المطلب: ٣٧٣.

(٦٤) المازندراني، محمد بن إسماعيل، منتهى المقال في أحوال الرجال ٧: ٤٧٥.

* المصادر والمراجع *

- خير ما يُبتدأ به القرآن الكريم.

١. ابن الغضائري، الحسين بن عبيد الله، رجال الغضائري، تحقيق: محمد رضا الجلالي، ط١، مطبعة السرور، ١٣٢٢هـ.

٢. ابن شهر آشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، د.ط.، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ.

٣. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، د.ط.، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ.

٤. الدينوري، ابن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ط١، دار الراية، الرياض، ١٤١٢هـ.

٥. السند، محمد، الغلو والفرق الباطنية، ط١، قم، مطبعة وفا، قم المقدسة، ١٤٣٢هـ.

٦. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، ط١، مطبعة النهضة، قم المقدسة، ١٤١٢هـ.

٧. الشريف المرتضى، علي بن الحسين، رسائل الشريف المرتضى، د.ط.، مطبعة سيد الشهداء، قم، ١٤٠٥هـ.

٨. الصدر، حسن، نهاية الدراية، تحقيق: ماجد الغرباوي، د.ط.، مطبعة اعتماد، قم المقدسة، ١٣٦٦ش.

٩. الصدوق، محمد بن علي، التوحيد، تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، د.ط.، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، د. ت.

١٠. الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، تحقيق: حسين الأعلمي، د.ط.، مطابع مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١١. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر الغفاري، د.ط.، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٣٦٣ش.

١٢. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، تحقيق: حسن كوچه باغي، د.ط.، مطبعة الأحمدي، طهران، ١٤٠٤هـ.

١٣. الطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، د.ط.، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ.

١٤. الطهراني، أغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ط٣، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٥. الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، تحقيق: ميرداماد الأستارابادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مطبعة بعثت، قم المقدسة، ١٤٠٤هـ.
١٦. الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة، ط١، مؤسسة البعثة، قم، ١٤١٤هـ.
١٧. الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٧هـ.
١٨. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، ط٣، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٤ ش.
١٩. الغريري، سامي، الجذور التاريخية النفسية للغلو والغلاة، ط١، مطبعة نكَارش، قم، ١٤٢٤هـ.
٢٠. الكرباسي، محمد جعفر بن محمد، إكليل المنهج في تحقيق المطلب، تحقيق: جعفر الحسيني الأشكوري، ط١، مطبعة دار الحديث، قم المقدسة، ١٤٢٥هـ.
٢١. الكفعمي، إبراهيم بن علي، البلد الأمين والكهف الحصين، د.ط.، مطبعة چاپ أفست مروي، قم، ١٣٨٣هـ.
٢٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط٥، مطبعة حيدري، قم، ١٣٦٣ش.
٢٣. المتقي الهندي، علي، كنز العمال، تحقيق: الشيخ بكري حياني، د. ط.، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.
٢٤. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط٢، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٥. المجلسي، محمد تقي، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، تحقيق: دار الكتاب الإسلامي، ط١، مطبعة ستاره، قم، ١٤٢٩هـ.
٢٦. المجلسي، محمد باقر، رسالة العقائد، تحقيق، حسين دركَاهي، ط١، مؤسسة الهدى، قم، ١٤٣٠هـ.
٢٧. المحدِّث النوري، حسين، خاتمة المستدرك، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء

التراث، ط١، ستارة، قم المقدسة، ١٤١٥هـ.
٢٨. محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٤٣٠هـ.
٢٩. المشهدي، محمد بن جعفر، المزار الكبير، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، ١٤١٩هـ.
٣٠. المفيد، محمد بن محمد، أوائل المقالات، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، ط٢، ١٤١٤هـ.
٣١. المفيد، محمد بن محمد، تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين درگاهي، ط٢، مؤسسة الطبع والنشر، قم، ١٤١٤هـ.
٣٢. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ط٥، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٦هـ.
٣٣. النعماني، ابن أبي زينب، الغيبة، تحقيق: محمد الحسيني الجلالي، ط٢، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، ١٤١٤هـ.
٣٤. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، د.ط.، دار الفكر، بيروت، د. ت.
٣٥. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، د.ط.، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٣٦. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، د. ط.، دار صادر، بيروت، د.ت.